

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة العامة للصومام والتخزين
"شركة مساهمة مصرية "

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العامة للصومام والتخزين " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئوليّة الإدارَة عن القوائم المالية :

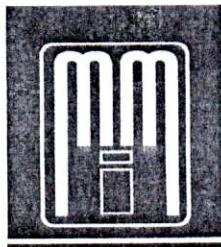
هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئوليّة الإدارَة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئوليّة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات :

وتتحصّر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلّب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .



أساس إبداء رأى متحفظ :

١) لم نتمكن من مراجعة وتقدير البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للتأكد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات لمستخدمي البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المعتمدة أو غير المعتمدة) أو اكتشاف انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج.
نوصي بضرورة موافتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج.

٢) الأصول الثابتة: تم جرد و Matching أرصدة الأصول الثابتة على السجلات بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للمتبوع في السنوات السابقة.

- تبين لنا من خلال مراجعة استبعادات الأصول الثابتة - بند مباني وإنشاءات ومرافق وطرق استبعاد أصل ثابت بقيمة ٤٣٥٧ جنيه مصرى (مبني مخازن السببية) ، حيث قامت إدارة الشركة بتسلیم المبني الكائن في ٨ شارع السببية القاهرة للقوات المسلحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ كما هو وارد بمحضر جرد الأراضي والمباني والإنشاءات في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/٦/١٩ ، حيث بلغت مساحة المبني ٥٩٥ م٢ والذي يشغل ٩٦٪ من إجمالي المساحة الكلية للأراضي والبالغ مساحتها ١٢٠ م٢ دون وجود مستندات أو قرارات أو قوانين مؤيدة لعملية التسلیم ، وكذا عدم الإفصاح بالقوائم المالية عن كافة الآثار المالية والقانونية والضريبية المترتبة على ذلك وانعكاسها على دفاتر الشركة ، مُشيرين إلى أنه بلغت التكلفة الدفترية للمبني ٤٣٥٧ جنيه مصرى والتكلفة الدفترية للأراضي ٦٢٦١ جنية مصرى ولا توجد لدينا أية مؤشرات تحدد القيمة العادلة أو القيمة التعويضية لتلك المبني والأراضي .

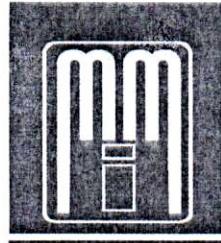
- ما زالت هناك بعض مساحات الأرضي غير مطابقة لمساحات الواردة بعقود الملكية مع سجلات الأصول الثابتة ، وما زال هناك بعض الأصول الغير مستغلة بشوئنة السواح .

- لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول التي أهلقت دفترياً بالكامل وما زالت تعمل، كما لم يتم الإفصاح أيضاً عن قيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة.

نوصي بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (أ) و (ب) .

٣) الاستثمارات طويلة الأجل: تضمن رصيد الاستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ (٦) مليون جنيه استثمارات في سندات أوراق مالية وقدمت الشركة شهادة من وزارة المالية – قطاع التمويل - تفيد بسداد نحو ٥,٢ مليون جنيه بعائد ٣,٥٪ سنوياً.

- نوصي باتخاذ الإجراءات لاسترداد قيمة السندات وإعادة استثمارها بعائد أكبر .



٤) **المخزون:** بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ما يقرب من ٥٨,٩٤٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع هبوط أسعار قطع غيار راكدة بنحو ٢,٤ مليون جنيه، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسؤوليتها وقامت بتصويب بعض الفروق فيما بين القيمة الدفترية وقيمة أرصدة الجرد.

- لم نواف بقيمة أرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوى مخازن الشركة بجميع الفروع في ٢٠٢٣ يونيو ، مما أدى لعدم تحققنا من قيمة الانخفاض الواجب خصمها من أرصدة المخزون .

- ويتعين على إدارة الشركة تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فيما يخص إعادة تقييم مخزون قطع الغيار الراكد وبطئ الحركة ، كما يتبع دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الاقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء .

٥) **العملاء والموردين (أرصدة مدينة):** بلغ رصيد العملاء والموردين (أرصدة مدينة) مبلغ ٩٣٨ ٣٨٥ ٩٣٨ ٠٩١ جنيه بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

- وقد بلغ رصيد العميل الرئيسي للشركة – الهيئة العامة للسلع التموينية – مبلغ ٩٢٣ ١٩٢ ١٣٨ ١٩٢ جنيه عبارة عن تسويق أقماح محلية ومستوردة وخدمات نقل وشطف وتفریغ وتخزين ورسوم فحص وتطهير، ولم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على هذه الأرصدة.
ويتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

- تبين وجود أرصدة متوقفة لبعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ما يلي :

<u>الرصيد</u>	<u>القطاع</u>
١٩٧ ٥٠	قطاع الإدارة العامة
١ ٦٢٨ ٢٩٥	قطاع القاهرة
١٤ ٩٢٢ ٨٩٢	قطاع الإسكندرية
٦٠٤ ٨٣٤	قطاع بور سعيد ودمياط
<u>١٧ ٣٥٣ ٠٧١</u>	<u>الإجمالي (العملاء)</u>

* مرفق كشف تحليلي بأسماء العملاء لكل قطاع.

- **الأرصدة المدينة الأخرى:** بلغت الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٤٦٦ ٤١٩ ٣٢٩ جنيه بعد خصم الديون المشكوك فيها.

- تتضمن الرصيد مبلغ ٢٧٩,٦ مليون جنيه باقي قيمة الحكم في الدعوى رقم ٢٥٦٠ قيد نظامي يقابل رصيد دائن بالالتزامات طويلة الأجل.



- كما تبين وجود أرصدة متوقفة بيانها كالتالي: -

<u>الرصيد</u>	<u>القطاع</u>
٣٧٨ ٦٦٨	قطاع الإدارة العامة
٣٧ ٨٨٩	قطاع القاهرة
٣٠٨ ٣٧٢	قطاع الإسكندرية
٥٣ ٧٣٩	قطاع بور سعيد ودمياط
٧٧٨ ٦٦٨	الإجمالي (الحسابات المدينة الأخرى)

* مرفق كشف تحليلي بأسماء المدينين لكل قطاع .

- يتعين على إدارة الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المتوقفة .

٦) **نقدية وأرصدة لدى البنوك** : لم تتضمن الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ الإفصاح عن قيمة فروق العملة الناتجة عن ودائع وحسابات جارية بالعملات الأجنبية بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات بأسعار صرف العملات الأجنبية فقرة رقم (٥٢) / (أ) بشأن الإفصاح عن مبالغ فروق العملة المعترف بها .

٧) **قرופ طويلة الأجل** : لم يتم الإفصاح عن القرض طويل الأجل المنووح للشركة من صندوق أوبك للتنمية الدولية ، كما لم يتم الإفصاح عن تكلفة الاقتراض المرسلة خلال الفترة طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة (٦١) ومعيار رقم (١٤) تكاليف الاقتراض فقرة رقم (٢٦) .

٨) **موردين وأوراق دفع وحسابات دائنة**: ظهرت ضمن رصيد حساب الموردين والعملاء - أرصدة دائنة - المبالغ التالية: -

- نحو مبلغ (٧٥) مليون جنيه أرصدة دائنة لموردي النقل لم يتم عمل مطابقات معهم.
- نحو مبلغ (٣) مليون جنيه عجوزات محملة على الهيئة العامة للسلع التموينية .
- لم يتم تسويه مبلغ (١٤) مليون جنيه نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل عن الأعوام ٢٠٠٩ و حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد حساب كسب وقت بمبلغ ٦,٣ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ، وقد تم صرف مبلغ ما يقرب من (٣٩) مليون جنيه للعاملين من حساب كسب الوقت (كمكافآت ومكافآت نهاية الخدمة والمناسبات والمساهمة في صندوق التأمين التكميلي للعاملين) يتعين على إدارة الشركة إثبات عوائد كسب الوقت كإيرادات والمنصرف منها كمصاروف بقائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١) "عرض القوائم المالية" ومعيار رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ووفقاً للمادتين رقم (١٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ .



٩) الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات: بلغت الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات مبلغ ما يقرب من (٢٨,٥) مليون جنيه لصالح مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة قيمة مضافة ، ضريبة خصم تحت الحساب، ضريبة دخل على المرتبات والأجور مستقطعة من العاملين وهيئة التأمينات الاجتماعية وبعض الجهات الأخرى)

نوصي بسرعة سداد هذه المبالغ حتى لا تتكد الشركة غرامات تأخير.

١٠) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤,٨٠٩ مليون جنيه مصرى استثمارات في شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسبة ٢١% من رأس المال الشركة المستثمر فيها، ومبلغ ٧,٥ مليون جنيه مصرى استثمارات في شركة أرض مصر للصومع والتخزين بنسبة ١٥% من رأس المال المستثمر فيها.

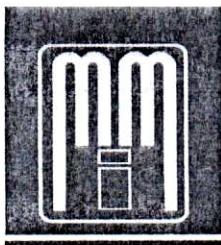
١١) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفترى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مبلغ ٢٠٢٣,٧ ألف جنيه مصرى (استثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ .

١٢) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الانتتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ ، ويتعين تعديل مسمى الاستثمارات طويلة الأجل إلى المسميات المدرجة بمعايير المحاسبة المصري (٤٧) "الأدوات المالية" وفقاً لطبيعة الاستثمار .

١٣) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار" ولم نتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التتحقق من صحة واقتران إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويفات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضروريتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصومع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدققتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.



مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

(١) بلغ إجمالي بند مشروعات تحت التنفيذ ما يقرب من مبلغ (٢٨٦) مليون جنيه عبارة عن:

أ) تكوين استثماري بمبلغ ما يقرب من ١٩٤,٢٢٣ مليون جنيه.

١١٤,٧٦١ مليون جنيه قيمة المنصرف لإنشاء صومعة معدنية بميناء غرب بور سعيد ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه.

٦٦,٦٠٨ مليون جنيه المنصرف على مشروع إعادة تأهيل صومعة رصيف ٨٥ بميناء الإسكندرية ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه.

٥,٤٠٨ مليون جنيه المنصرف على تطوير شبكة الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب بشونة الساحل، ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه.

١,٥٠٩ مليون جنيه قيمة المدفوع لشراء عدد (٢) رأس جرار وعدد (٢) نصف مقطورة. ٣١٣ ألف جنيه رصيد متوقف منذ عام ٢٠٢٠ قيمة المنصرف لشركة سودكس بشأن منظومة الإطفاء بصومعة سفاجا وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها.

ب) الإنفاق استثماري بمبلغ ما يقرب من ٩١,٨٣٠ مليون جنيه يتمثل في التالي:-

٣٧,٥٤٣ مليون جنيه المُسدد تحت حساب توريد شفاطات خاصة بصومعة ميناء غرب بور سعيد.

٣٧,١٨٥ مليون جنيه المُسدد لشركة الرواد تحت حساب الأعمال الإنسانية الخاصة بذات الصومعة.

١٧,١٠٢ مليون جنيه المُسدد للأعمال الإنسانية الخاصة بالصومعة لشركة الرواد.

- ويتبع على الشركة سرعة اتخاذ اللازم نحو تسوية الرصيد المتوقف منذ عام ٢٠٢٠ وسرعة الانتهاء لهذه المشروعات.

(٢) مخصصات طويلة الأجل: لم نواف بالدراسة التي تمت لتدعيم المخصصات للوقوف على كفايتها.

(٣) تبين لنا أن رصيد النقدية والأرصدة بالبنوك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ يبلغ نحو ٦٤٠,٢٥٢ مليون جنيه مصرى، مقابل مبلغ نحو ٤٨١,١٣٣ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ونوصى بضرورة استغلال السيولة النقدية المتاحة في مجالات عمل مرتبطة بأنشطة الشركة والتي تحقق أقصى عوائد اقتصادية للشركة كما نوصى بعمل دراسة بصفة دورية للسيولة للشركة وكيفية استغلال هذه السيولة واستثمارها في أوجه أنشطة تحقق أقصى عائد للشركة.

(٤) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوى جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقوله على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتاسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.



٥) تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكتها" فقرة (٧٩) بند (أ) "الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة" ، وبند (ب) من نفس الفقرة "الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم".

البيئة

- تبين لنا عدم انتهاء الشركة من استكمال الإجراءات والشروط الازمة لحفظ البيئة وفقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة ، حيث تبين لنا ما يلي :
- * عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلى رأسمالية وجارية.
- * عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل.
- * عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل.
- * يتم تصريف مخلفات بعض مواقع الشركة من خلال ببارات غير صحية وليس على شبكة الصرف الصحي.
- * عدم كفاءة نظم سحب وتجميع الأتربة ببعض مواقع الشركة.

مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

- يتعين الالتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي :
- طبقاً لنص الفقرة رقم ١٢٢ بأن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية ، وقد تم تشكيل مجلس الإدارة بدون العضوين المستقلين استناداً لنص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة "يجوز تعين عضوين مستقلين" وليس إلزام على الشركة.

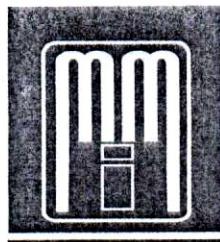
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقب الحسابات
محمد مطر إسماعيل
محمد محمد إسماعيل

القاهرة في: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣

محمد محمد إسماعيل
محاسب قانوني
١١٣٩٩ / ٣٠٣٠٣
٢٠٢٣



تقرير مراقب الحسابات المختصر

إلى السادة / مساهمي الشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

راجعنا القوائم المالية الشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣ فقد أبدينا رأينا متحفظاً بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبّر بوضوح وعدالة في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذلك عن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ والتي أبدينا رأينا متحفظاً عليها.

ومن أجل الحصول على تفهّم أشمل للمركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذلك عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وتقريرنا عليها.

تحريراً في: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣

مراقب الحسابات

محمد محمد إسماعيل

٢٣/١٠/٢٠٢٣

محمد محمد إسماعيل
محاسب قانوني
٩٦٣٩٤ / ٣٠٣٠٣٠٣

الشبكة العامة للصومام والتغذية

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

تقدير

٢٠٢٣/٢٠٢٢ المالي خلال العام عن الشركة

اسم الشركة :	الشركة العامة للصومام والتخزين
مقر الشركة الرئيسية :	١ - ميدان السواح- سراي القبة - القاهرة
مقر مناطق وفروع الشركة :	شارع السبtieة بالقاهرة / ١ ميدان السواح
قطاع القاهرة :	شارع سعد زغلول
قطاع الإسكندرية :	صومعة ميناء دمياط
منطقة دمياط :	عمارة المساجيرية ١٧ شارع فلسطين ببور سعيد
منطقة بور سعيد :	عمارة أبو الجايل بالسويس
منطقة السويس :	صومعة سفاجا

السّنات الابتدائية :

القيام بأعمال الشحن والتغليف بالموانئ المصرية وإنشاء وإدارة الصوامع الساحلية والداخلية وأعمال التخليص والتخزين الجمركي و التخزين المتنوع وتجارة واستيراد وتصدير وتخزين وتبيخير وصيانة وتعبئة وتجهيز وتوزيع (الحبوب ومنتجاتها الأعلاف و مكوناتها مختلف السلع والمواد الغذائية والخامات مستلزمات التعبئة والتغليف مستلزمات التشغيل والإنتاج) وخدمات السياحة والنقل وتصنيع وتجارة المعدات الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة أو المتصلة بمحفظة هذه الأغراض وأية أنشطة مكملة أو ملحقة تكفل استغلال الطاقات المتاحة وذلك كله لحسابها أو لحساب الغير ، بمعرفتها أو بمعرفة الغير في جمهورية مصر العربية أو خارجها .
وكذلك أعمال الوكالة التجارية عن الغير في جمهورية مصر العربية أو خارجها .
ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجه مع أي من الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية التي تزاول أعمالاً مماثلة أو شبيهة أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تستاجرها أو تأجر لها أو تلحقها بها وذلك في جمهورية مصر العربية أو خارجها . وكذا القيام بأعمال الشراء والبيع التي تتطلبها كافة العمليات التي تقوم بها الشركة .

تم القيد ببورصتي الأولي والمالية بالقاهرة والإسكندرية بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢	٢٥ عام اعتبارا من ٢٠١١/٥/٦	المدة المحددة للشركة
١٠ جنيه للسهم	القيمة الاسمية للسهم	قانون الخاضع لـ الشركة
١٢٥ مليون جنيه	آخر رأس مال مصدر	آخر رأس مال مرخص به
٢٤٠٦٢٧ - القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦	رقم و تاريخ القيد بالسجل التجاري	آخر رأس مال مدفوع

علاقات المستثمرين :

اسم مستول	محاسب/ زكريا محمد توفيق
الاتصال	محاسب/ محمود سعيد محمود
عنوان المركز الرئيسي	١- ميدان السواح - سراي القبة - القاهرة

-٢٢٨٤٥٥٨٢-٢٢٨٤٥٥٦٧ ٢٢٨٤٥٥٧٦	أرقام الفاكس	٦٤-٦٣-٦٢-٢٢٨٤٥٥٦١	أرقام التليفونات
WWW-GCSS-EGY.COM-EG			الموقع الإلكتروني
gess @GCSS - EGY - com			البريد الإلكتروني

مراقب الحسابات :

اسم مراقب الحسابات	ادارة مراقبة حسابات المطاحن والمصانع (الجهاز المركزي للمحاسبات)
اسم مراقب الحسابات	مكتب الأستاذ / محمد محمد اسماعيل (سجل المحاسبين والمرجعين رقم ١١٣٩٤)
تاريخ التعيين	
رقم القيد بالهيئة	تاريخ قيده بالهيئة

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة :

حملة ٥٥ % من اسهم الشركة فاكثر	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين	٦٣٧٥٠٠٠	% ٥١
اتحاد العاملين المساهمين	١٢٥٠٠٠	% ١٠
شركة الأهلي للاستثمار	٢٨٩٣٧٥٠	% ٢٣,١٥
الإجمالي	١٠٥١٨٧٥٠	% ٨٤,١٥

البرلين	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
ملکية اعضاء مجلس الادارة في اسهم الشركة	لا يوجد	٠٠٠
اجمالي ملکية اعضاء مجلس الادارة	لا يوجد	٠٠٠

البرلين	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
اسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء	لا يوجد	٠٠٠
اجمالي أسهم الخزينة	لا يوجد	٠٠٠

مجلس الادارة :

- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من تسعة اعضاء بما فيهم ممثل العاملين تختار الجمعية العامة ثمانية اعضاء منهم بالإضافة باستخدام أسلوب التصويت التراكمي للمساهمين بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك وبما لا يخل بحق المساهمين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ويمثل العاملين في مجلس الإدارة رئيس اللجنة الإدارية المعاونة ويكون له صوت محدود في المداولات ويجوز تعين عضوين مستقلين على الأكثر من ذوى الخبرة تختارهم الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس الإدارة .
- مدة مجلس الإدارة ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ انتخابهم في جلسة الجمعية العامة العادية ٢٠٢١/١٠/٢ ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتياري في استبدال من يمثله في المجلس

- يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً كما يجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه كما يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً تنفيذياً ويشترط أن يكون متفرغاً للإدارة .

آخر تشكيل لمجلس الادارة :

طبقاً لقرار الجمعية العامة للشركة في اجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ يشكل مجلس الإدارة طبقاً للتالي .

١	لواء / شريف عادل إسطفان باسيلي	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / كمال عبد الحميد هاشم	الرئيس التنفيذي
٣	الأستاذة / شفاء محمد فاضل عبد الحليم	عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون الإدارية والقانونية
٤	السيد المهندس / سامح محمد محمد مختار	عضو مجلس الإدارة
٥	الأستاذ / نشأت عبد العزيز عطية القبطان	عضو مجلس الإدارة
٦	الأستاذة / يمن أحمد ضياء الدين على حسين	عضو مجلس الإدارة
٧	الأستاذ / عمر أحمد ضياء الدين على حسين	عضو مجلس الإدارة
٨	دكتور / أحمد عبد الغنى محمد عبد القادر	عضو مجلس الإدارة
٩	المهندس / عصام ابراهيم سالم	رئيس اللجنة الإدارية المعاونة - ممثلًا للعاملين

* مدة مجلس الإدارة ثلاثة سنوات تبدأ من ٢٠٢١/١٠/٢

اجتماعات مجلس الإدارة :

يجتمع مجلس إدارة الشركة طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من النظام الأساسي للشركة مرة واحدة على الأقل كل شهر بعدد (١٣) جلسة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠

دور مجلس الإدارة ومسئولياته:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على التكليف الصادر من الجمعية العامة ويتم مسائلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، ولا يجوز أن ينوب أحد الأعضاء بمجلس الإدارة عن غيره فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات ومن أهم أعمال المجلس التى يقوم بها :

- وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة.

- إقرار الخطة والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل بها.

- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ، والتتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحكومة.

- إعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

مسئولييات رئيس مجلس الإدارة :

١- رئاسة جلسات مجلس الإدارة .

٢- الإشراف على وضع جدول الأعمال لجلسات المجلس بالتشاور مع الرئيس التنفيذي .

٣- التتأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدققة فى الوقت المناسب لأعضاء المجلس .

٤- التتأكد من تنفيذ الرئيس التنفيذي لقرارات المجلس .

٥- التتأكد من أن التقارير الشهرية عن نتائج أعمال الشركة والمشروعات الاستثمارية المطلوب تنفيذها وبرامج التمويل قد أعدت بالصورة التي حددها المجلس .

٦- التتأكد من فاعلية نظام الحكومة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس .

٧- التتأكد من قيام المجلس بإنجاز مهامه على الوجه الأكمل بما يحقق أفضل مصلحة للشركة .

٨- الاختصاصات الأخرى الواردة بقواعد الحكومة الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون .

مسئولييات الرئيس التنفيذي :

ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة العمل التنفيذى للشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع قطاعات الشركة بما في ذلك أعمال الأعضاء المنتدبين الآخرين ، ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وله على الأخص مبادرة الاختصاصات الآتية :

١- عرض الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة ويتشاور بشأنها مع رئيس المجلس .

٢- مراجعة كافة التقارير الدورية التي تقد للعرض على مجلس الإدارة قبل إرسالها إلى رئيس المجلس .

٣- عرض تقارير اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة على المجلس .

- ٤- الإشراف على إعداد برنامج العمل التفصيلي للشركة للعام التالي والقواعد المالية المعبرة عنه والتقارير السنوية أو الدورية عن نتائج أعمال الشركة وتقويم أدائها ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبى الحسابات قبل إعداد هذا التقرير .
- ٥- الإشراف على إعداد الدراسات الخاصة بتصحیح البیکل المالي والإداري للشركة .
- ٦- مراجعة إعداد الدراسات التي تعد عن المشروعات الاستثمارية الالزامية للإحلال والتجديف والتوسيع .
- ٧- مراجعة مقتراحات التطوير في جميع أنشطة الشركة ومتابعة تنفيذ ماليتم إقراره منها .
- ٨- تحديد اللجان المؤقتة أو الدائمة والتي قد يرى ضرورة تشكيلها لتنفيذ المهام التي يحددها واختيار أعضائها .
- ٩- تحقيق من توافر شروط شغل الوظائف القيادية فيما تقدموا لشغلها وعرض ترشيحاته على مجلس الإدارة للنظر فيها وإقرارها .
- ١٠- منح المكافآت الخاصة عن الأعمال المتميزة التي قام بها معاونوه من شاغلى الوظائف المختلفة طبقاً للوائح والنظم المعمول بها في الشركة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .
- ١١- تمثيل الشركة في صلاتها مع الغير وأمام القضاء .
- ١٢- تنفيذ ومتابعة ما يكلفه به مجلس الإدارة من مهام وأعمال .

مسؤوليات العضو المنتدب:

يندب مجلس الإدارة عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية ويحدد المجلس اختصاص العضو المنتدب ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة .

أمين سر مجلس الإدارة :

يتولى أمانة المجلس مدير عام الأمانة الفنية واللجان ويؤدي دور المحرك وال وسيط بين أعضاء المجلس والإدارة العليا للشركة ويقوم بالمهام الآتية :

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان ، ومساعدة رئيس المجلس في إعداد جداول أعمال الاجتماعات ، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الادارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه ، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجنة المراجعة :

طبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة بقرار مجلس الإدارة رقم ٣٧ بجلسته بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢

اختصاصات اللجنة :

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة .
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة .
- فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخطتها ونتائجها .
- فحص ومراجعة المعلومات الادارية الدورية التي تقدم للمستويات الادارية المختلفة ونظم اعدادها وتوقيت عرضها .
- فحص الاجراءات التي تتبع في اعداد ومراجعة ماليٍ :
 - القوائم المالية الدورية والسنوية .
 - نشر الطرح العام والخاص للأوراق المالية .
 - الميزانيات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات والدخل التقديرية .
- التأكد من تطبيق الاساليب الرقابية الالزامية للمحافظة على اصول الشركة واجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية . للتأكد من الالتزامات بالقواعد واعداد تقارير بذلك لمجلس الادارة ومن خلال متابعة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات .

أعمال اللجنة خلال العام :

اربع اجتماعات	عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة
نعم	هل تم عرض تقرير اللجنة على مجلس الإدارة؟
نعم	هل تتضمن تقرير اللجنة ملاحظات جوهرية واجب معالجتها ؟
تمت المعالجات في حدود النظم والقوانين السارية وكذا المواقف القانونية لبعض الملاحظات وتکليف القطاعات المختلفة بمعالجة هذه الملاحظات .	هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية ؟

نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة (إن وجد) :

من أسمه متاحة أو أسمه اثابة وتحفيز (لا يوجد)

البيئة الرقابية :

نظام الرقابة الداخلية :

نظام الرقابة الداخلية بالشركة يعتمد على مجموعة السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة المراقبة الداخلية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة لتحقيق الآتي:

- * الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
- * ضمان دقة وجودة المعلومات ، بحيث توفر سواء للشركة أو غيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
- * حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن ت تعرض لها ، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- * زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها باقل التكاليف وبنفس الجودة.
- * ضمان دقة تنفيذ التعليمات ، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.

ادارة المراجعة الداخلية :

يوجد بالشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وتتبع القطاع المالي بالشركة ومن مهام مسئولية المراجعة الداخلية :

- * المراجعة قبل الصرف للتأكد من صحة الصرف وصحة المستندات المؤيدة للصرف .
- * المراجعة بعد الصرف .

* تقييم مدى إلتزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل واللوائح والقوانين .

* التأكد من تطبيق اللوائح الداخلية والخارجية والقوانين .

مراقب الحسابات :

- يتولى مراقبة حسابات الشركة الجهاز المركزي للمحاسبات بالإضافة إلى مكتب السيد الأستاذ / محمد محمد اسماعيل سجل محاسبين ومراجعين رقم ١١٣٩٢ بمراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية السنوية والقيام بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الرابع سنوية للشركة ويصدر تقارير عنها. ويتم تسليمها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية مرافقاً بالقوائم المالية.

- يتولى مراقب حسابات الشركة مراجعة التقرير الذي تعدد الشركة عن مدى إلتزامها بقواعد الحوكمة. تلتزم الشركة بتقديم نسخة من تقرير مراقب الحسابات عن التقرير الذي تعدد الشركة عن مدى إلتزامها بقواعد الحكومة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحكومة والإفصاح المعمول بها ، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين .

الإفصاح والشفافية :

- بالنسبة للقوائم المالية السنوية ، تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية في المواعيد القانونية مرافقاً بها الإيضاحات المتممة لها وذلك للإفصاح عن السياسات المتتبعة للشركة والإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية وكذلك تقوم الشركة بإعداد تقرير مجلس الإدارة سنوياً لعرضه لعلى الجمعية العامة للمساهمين ، وترسل القوائم ومرفقاتها للجهات المعنية.

- بالنسبة للقوائم المالية الدورية يتم الإفصاح عنها أيضاً بالإيضاحات المتممة لها وتعرض على مجلس الإدارة وترسل للجهاز المركزي للمحاسبات والبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

تقوم الشركة بالعرض والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبصورة واضحة وغير مضللة للمستخدمين ، وتقدم للكافة في ذات الوقت من خلال قنوات الإفصاح المتاحة والمختلفة ، ويتم الإفصاح الفوري عن كافة الأحداث الجوهرية.

- وتقوم الشركة بموافقة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادلة وغير العادلة فور إنتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لإنتهاء الاجتماع ، كما تلتزم الشركة بموافقة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من الممثل القانوني للشركة .
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمهما .
 - موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهريه الصادرة عن مجلس إدارتها فور إنتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لإنتهاء الاجتماع.
 - موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بملخص نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعهود لذلك من البورصة وذلك فور إنتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنويه (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره ، على أن يتم ذلك الإفصاح عقب إنتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لإنتهاء الاجتماع.
 - الإفصاح عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقية .
 - الإفصاح عن تجاوز أو إنخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة ٥٪ ومضارعاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها ، بما في ذلك الأسهم التي تم الإكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الإكتتاب لها .
 - الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين .
 - الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أي أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة أو أحد المسؤولين الرئيسيين بها .

علاقات المستثمرين :

يوجد بالشركة مسئولي علاقات المستثمرين لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، حيث أنها وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تشطيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، وفتح قنوات الاتصال بذوى العلاقة بسوق المال والإستثمار ، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على رؤية المستثمرين للأداء الحالى للشركة ووقعاتهم للأداء المستقبلي بما يحقق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة .

ومن أبرز ما يقوم به مسئول علاقات المستثمرين بالشركة خلال العام :

- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلى الإعلام وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدى إلى تقلبات فى أسعار وأحكام التداول .
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعهود بها .
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا .
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً ، وتسهيل زيارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين .
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة وموقع التواصل الاجتماعي والقارير الصحفية والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين .
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة .

أدوات الإفصاح :

١ - تقرير مجلس الإدارة :

تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوياً للعرض على الجمعية العامة للشركة والجهات المختصة يكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين يتضمن ما يلى :

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية .
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة .
- تحليل لبيئة عمل وأسواق الشركة الرئيسية .
- إستراتيجية الشركة .
- تشكيل مجلس الإدارة .

- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.

٢ - تقرير الإفصاح :

- تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل مسئولي علاقات المستثمرين بمعاونة إدارة الشركة
- يضم المعلومات الآتية:
 - بيانات الاتصال بالشركة.
 - مسؤول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
 - هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥٪ فأكثر من أسهم الشركة.
 - هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً بها السهم حرر التداول.
 - تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة (إن وجدت).
 - التغيرات في مجلس الإدارة وأخر تشكيل للمجلس.

المواضيق والسياسات :

- ميثاق الأخلاق والسلوك المهني وهو وضع إطار يبيّث في العاملين روح القيم والمبادئ الرشيدة التي توجه سلوك العامل إلى الأخلاقيات الحميدة بحيث يصبح العامل منضبط ويحافظ على عمله وشركته ويتم ذلك من خلال:
- تنفيذ دورات تدريبية متخصصة في إطار خطة الشركة لرفع الوعي البيئي وتغيير السلوك والعادات التي تضر بالبيئة أو تستنفذ من الطاقة والمياه والمواد والمعدات.
 - إجراء الكشف الطبي على العاملين للتتأكد من سلامتهم ولدرء المرض في مرحلته الأولى.
 - تزويد العاملين بمهام الوقاية الشخصية واللوحات الإرشادية والندوات لرفع القدرة والمهارات لدى العاملين.
 - إتباع سياسة الثواب والعقاب مع العاملين بالشركة.

سياسة تتبع السلطة :

تقوم الشركة بعملية انتقاء للأفراد عند اختيار العاملين لتولى المناصب والترقي وذلك بالرجوع إلى الشخص في سيرته الذاتية والتقارير السنوية والشهادات والمؤهلات الدراسية الحاصل عليها ودرجة كفاءاته في عمله وفي السلوك المهني وفي حفظ أسرار الشركة وفي رؤيته المستقبلية لتطوير العمل.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات :

يحق لجميع العاملين الإبلاغ عن المخالفات أو طلب التحقيق في واقعة معينة ويختص بالتحقيق في المخالفات القطاع القانوني بالشركة ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة طبقاً لائحة الجزاءات التأديبية بالشركة.

سياسة تعاملات الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة :

طبقاً لقواعد القيد والشطب عن الإفصاح عن تعاملات المساهمين الرئيسيين والأطراف المرتبطة.

- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠٪ فأكثر إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.

ـ حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أيًّا كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير مباحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية سواء بشراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

ثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق محاولاتها العادلة بنفس أسس التعامل مع الآخرين وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة.

مساهمة الشركة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة :

ایماناً من الشركة بأهمية البيئة من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية حيث تقوم الشركة بصفة مستمرة بتحسين بيئه العمل ، والقيام برصد الانبعاثات الناتجة بصورة دورية وفقاً لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولاته التنفيذية ونظام ادارة السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة بالشركة وتفعيلاً بالمشروعات البيئية التالية :

- تنفيذ مشروع تحويل نظام سحب وتجميع الأتربة العضوية المثاررة للاقامات من نظام سيلكونات إلى نظام فلاتر صوامع ميناء الاسكندرية وذلك لرفع كفاءة سحب الأتربة المثاررة ، والحد من تلوث الهواء .
- تنفيذ عقد الشركة مع جهة متخصصة في اجراء اعمال السياسات البيئية لجميع صوامع الشركة وذلك للوقوف على مستوى تركيزات الأتربة المثاررة " المستنشقة والكلية " وكذا مستوى شدة الضوضاء والإضاءة للتحسين المستمر لبيئة العمل بالشركة .

- اجراء أعمال الصيانة والإصلاحات الدورية للفلاتر بجميع صوامع الشركة للحد من تلوث الهواء والمحافظة على البيئة ،
- يتم بصفة دورية تجميع كميات الزيوت المستهلكة وتسليمها لشركة بتروتريد احدى شركات البترول وفقاً لتعليمات وتصنيفات جهاز شئون البيئة لإعادة تدويرها طبقاً لقانون البيئة ،
- قيام الشركة بصفة مستمرة بتجمیع الأثرية من الفلاتر وبيعها والتخلص منها خارج حرم العمل ،
- قيام الشركة بالتخليص من المخلفات الصلبة والماد الكهنة بالبيع أولاً بأول
- تم تحويل قائمة الدخل بمبلغ ٢٩٢٠٨٤٤ جنيه قيمة المساهمة التكافلية في منظومة العلاج الطبي للدولة ،
المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد والشطب:
 لا يوجد مخالفات لقانون سوق المال وقواعد القيد اتخذت ضد الشركة ،
 لا يوجد عقود معاوضة لدى الشركة ،

والله ولی التوفيق ،،،،،

مسئولي علاقات المستثمرين

محاسب/ محمود سعيد محمود

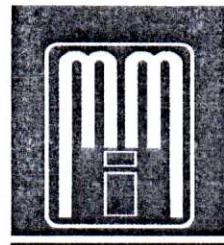
محاسب/ زكريا محمد توفيق

الرئيس التنفيذي

(مهندس/ كمال عبد الحميد هاشم)

رئيس مجلس الإدارة

(لواء/ شريف عامل بسيلى)



تقرير تأكيد مستقل

عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة

الشركة العامة للصومام والتخزين

"شركة مساهمة مصرية "

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا بإختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ طبقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦.

مسئوليّة الإدارّة

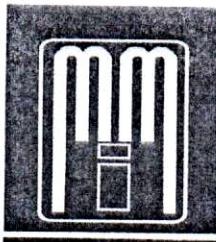
إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة كما هو موضح في تقرير الشركة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسئوليّة الإدارّة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئوليّة المراجّع

تحصّر مسؤوليتنا في إختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بمعرفة إدارة الشركة وإبداء إستنتاج في ضوء الإختبارات التي تم أداؤها، وقد قمنا بإختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الإستقلالية، وتحطيم وأداء عملية التأكيد للحصول على استنتاجاً بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي في إعداده من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل إختبار إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة فقط الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والإستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإستنتاجنا.



MOHAMAD M. ISMAIL
Chartered Accountant Tax Expert

محمد محمد إسماعيل
محاسب قانوني و خبير ضرائب

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، وليس لأي غرض آخر وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- طبقاً لنص الفقرة رقم ١/٢/٢ بأن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية، وقد تم تشكيل مجلس الإدارة بدون العضوين المستقلين استناداً لنص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة "يجوز تعين عضوين مستقلين" وليس إلزام على الشركة.

استنتاج متحفظ

وفيما عدا عدم إستكمال الفقرات الموضحة أعلاه، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ استناداً إلى قواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة.

القاهرة في: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣

مراقب الحسابات

محمد محمد إسماعيل

محمد محمد إسماعيل
محاسب قانوني
١١٣٤٤ / ٣٠٣ - سوهاج